ملحق

تحليل وصناعة

السياسات العامة المناخية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

ملحق

تحليل وصناعة

السياسات العامة المناخية

لدليل: للعدالة وجوه متعددة: ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية
دليل للمنطقة العربية

ملحق

تحليل وصناعة

السياسات العامة المناخية

لدليل: للعدالة وجوه متعددة: ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية
دليل للمنطقة العربية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA
GREENPEACE
غرينبيس

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

محتوى هذا الإصدار لا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي مؤسسة شريكة

مقدمة

تعد كيفية صناعة السياسات العامة من أهم الأسئلة التي شغلت وما زالت تحتلّ صدارة الاهتمام لدى الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، وجماعات الضغط المختلفة، وكذلك المهتمين بالشأن العام عمومًا. وبالطبع، ربما بدأ هذا التأثير يبدو واضـحًا ومؤثّرًا لدى مواطني معظم الدول العربية -وإن كان بدرجات متفاوتة- خاصـة في المراحل الانتقالية. ويرجع هذا الاهتمام عمومًا إلى رغبة هذه القطاعات المختلفة من المواطنين في المشـاركة والتأثير، بدرجات متفاوتة، على عملية صـناعة القرار أو السـياسـات العامة في بلادهم.

تأخذ القضـية البيئية في منطقتنا العربية بعدًا شـديد الأهمية والإلحاح، وذلك خصـوصًـا، في ظل ما تشـهده المنطقة من تهديدات تنتج من أزمات التغير المناخي ونتيجة لكونها إحدى المناطق التي تتحمل أعباء هذه التغييرات بشكل حاد بسبب تضافر عوامل مختلفة، كالأوضاع الاقتصادية والسياسة التي أدت إلى تفاقم اللامساواة في المنطقة وكذلك اللامساواة في تحمل الأعباء البيئية.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية التركيز على السـياسـات العامة المرتبطة بالبيئة، وهنا الحديث لا يمكن أن يقتصر على سياسات بيئية فقط، وإنما كافة السياسات العامة المتبناة في شتى المجالات يجب أن تتضمن البعد البيئي من حيث عملية صنع السياسة ونتائجها وآثارها المرتقبة.

هذا الملحق، يتناول بشيء من التفصيل "السياسات العامة المتعلقة بالبيئة والمناخ" إيمانًا بمحورية قضية العدالة المناخية والعدالة البيئية وأهمية المسـاهمة في بناء معارف وقدرات الأطراف المختلفة المنخرطة في عملية صنع وتحليل السياسات العامة.

أولًا: ما هي السياسات العامة؟

يمكن تعريف السياسات العامة بأنها: النظام الذي يتضمن "خطط العمل، والإجراءات التشريعية، والقوانين والأولويات التمويلية المعنيّة بقضية معينة والتي تصدرها الجهة الحكومية أو أي من ممثليها".[1]

تعريف آخر: "أي خطة، برنامج، قرار أو قانون يتم اتخاذه من قبل الحكومة بالتعاون مع فاعلين آخرين بغرض معالجة مشكلة أو قضية تهم قطاعًا عريضًا من الناس وذلك بما يهدف إلى حلّ هذه المشكلة أو منع تجدّد حدوثها".[2]

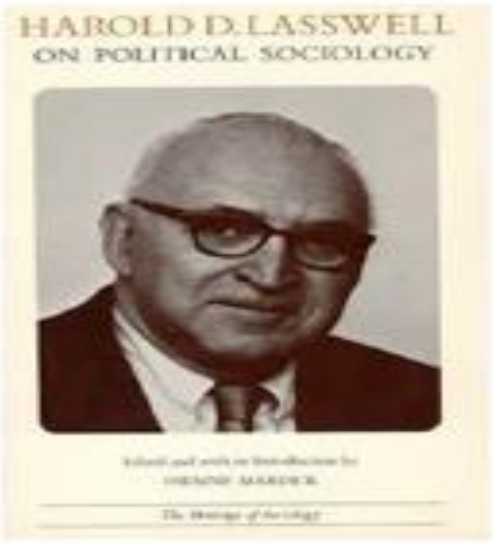

نقاط تركيز لمجموعة من أهم خبراء المفهوم في تعريفاتهم:

هارولد لازويل 1902 -1978	توماس داي 1935-	إيرا شاركنسكى 1938-	جيمس أندرسون 1936- 2007
من يحصل؟ على ماذا؟ متى؟ وكيف؟	ما تختاره الحكومة للقيام به أو عدم القيام به فى مجال معين	الأنشطة المهمة للحكومة	منهج عمل هادف بغرض التعامل مع مشكلة مجتمعية ما

[1]Birkland, Thomas A. 2015. *An introduction to the policy process: theories, concepts, and models of public policy making.* New York: Routledge. P. 8

[2]Ibid, p.9.

ثانيًا: علاقة السياسات العامة بالبيئة

بما إن السياسة العامة في تعريفها المبسط تعتبر أي خطة/ برنامج/ قرار، إلى آخره يتم اتخاذه من أجل معالجة مشكلة أو قضية ما، فمن اليسير هنا الحديث حول أن العلاقة بين السياسات العامة والبيئة قد بدأت في الظهور تاريخيًّا منذ بداية الحديث حول كيفية حماية البيئة بادئ ذي بدء من أجل حماية الموارد المختلفة التي يعتمد عليها الأفراد والمجتمعات.[3]

بينما الطبيعة الملحة للسياسات العامة المرتبطة بالبيئة، يمكن إرجاعها إلى فترة أواخر الثمانينيات، حينما أصبحت التنمية المستدامة - (أي تعزيز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على جودة البيئة للأجيال القادمة) - مفهومًا رائدًا في صنع السياسات البيئية.[4]

خلال السنوات الأخيرة، ازداد عددُ الحركات الاحتجاجية التي تطالب بعدالة بيئية بشتّى الطرق. وتبرز هنا السياسات العامة وفكرة طرح البدائل بين المجتمعات وحركاتها والمؤسسات الدولية وممارستها، فمثلًا الحديثُ عن البدائل مطروحٌ بطريقة ملحّة نتيجة غياب أجوبة واضحة من الطبقة الحاكمة حول المواضيع الاقتصادية والاجتماعية.[5]

ويمكننا الإشارة هنا إلى الطرح المرتبط بمفهوم "التحول/ الانتقال العادل"، والذي يسعى إلى ضمان تقاسم الفوائد الجوهرية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على نطاق واسع، مع دعم أولئك الذين قد يخسرون اقتصاديًّا - سواء كانوا بلدانًا، أو مناطق، أو صناعات، أو مجتمعات، أو عمالًا، أو مستهلكين. في حين أن التحول العادل يعتمد بشكل أساسي على الاعتبارات البيئية، فإنه يتشكل أيضًا من خلال التغييرات الهيكلية الأخرى التي تؤثر على أسواق العمل، مثل العولمة وتقنيات توفير العمالة والتحول إلى الخدمات.

إن التحول العادل هو جزء لا يتجزأ من العديد من الالتزامات العالمية التي اعتمدتها البلدان. تقر اتفاقية باريس بـ "ضرورة الانتقال العادل للقوى العاملة وخلق العمل اللائق والوظائف الجيدة وفقًا لأولويات التنمية المحددة وطنيًّا" وتسلط الضوء على أهمية العمال في الاستجابة لتغير المناخ.[6]
تم تطوير العديد من الأدوات للتأثير على سلوك الفاعلين الذين يساهمون في المشاكل البيئية. تقليديًّا، ركزت نظريات السياسة العامة على:

---

[3] Bueren, E. van. "Environmental policy." Encyclopedia Britannica, February 11, 2019. https://www.britannica.com/topic/environmental-policy.

[4] Ibid.

[5] للعدالة مداخل متعددة: ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية: دليل للمنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، أغسطس 2021، http://afalebanon.org/?p=8975

[6] What is a just transition? The European Bank, https://www.ebrd.com/what-we-do/just-transition

التنظيم

الحوافز المالية

المعلومات كأدوات للحكومة

وتتطور الأدوات المختلفة التي يتم اللجوء إليها تبعًا لتطور الأوضاع على المستويات المحلية والعالمية.[7]

وفي هذا الإطار يمكننا تحديد ثلاثة أنماط من السياسات التي تربط بين السياسات العامة والبيئة:

سياسات بيئية: والتى يمكن تعريفها باعتبارها القواعد والأنظمة الرسمية المتعلقة بالبيئة التى تعتمدها وتنفذها جهة حكومية.[8]

[7] Bueren, E. van. "Environmental policy." Encyclopedia Britannica, February 11, 2019. https://www.britannica.com/topic/environmental-policy.

[8] "Environmental policy." *Oxford Reference.* ; Accessed 8 Sep. 2022. https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803095753663.

مثال على السياسات البيئية: الحد من الانبعاثات: والذي يعنى التخفيف أو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو الملوثات المحمولة جوًّا.[9]

سياسات لها بعد بيئي: والتي يمكن تعريفها باعتبارها سياسة عامة في مجال محدد ترتبط علمية صنعها ونتائجها بالأبعاد البيئية المختلفة.[10]

مثال على السياسات ذات البعد البيئي: تطوير الساحل البحري: في حالة تطوير الساحل البحري لدولة ما، تتشابك العناصر المختلفة في عملية صنع السياسات، فمن الممكن هنا الحديث حول وجود ضرورة اقتصادية واجتماعية لتطوير الساحل البحري لهذه الدولة، ولكن هذا لا يمكن فصله عن الضرورة البيئية أيضًا.[11]

سياسات لها تأثير بيئي: وهي السياسات العامة في مجال محدد (على سبيل المثال الصناعة) والتي عادة ما يكون لها تأثيرات جانبية على البيئة.[12]

مثال على السياسات ذات التأثير البيئي: بناء مصنع لزيادة الإنتاج واستيعاب البطالة: من أجل دعم صناعة واستيعاب الأيدي العاملة التي تعاني من البطالة يمكن لدولة ما أن تقرر بناء مصنع على سبيل المثال في مجال الأسمنت لتوفر خاماته في المنطقة المستهدفة، ولكنه سيكون له تأثير سلبي على البيئة المحيطة.

تدريب عملي

لديكِ الثلاثة أنماط من السياسات العامة البيئية أعلاه، من فضلك/كِ أعطي مثالا من دولتكِ على كل نمط من الأنماط الثلاثة.

[9] Emission reduction Definition, Law Insider, https://www.lawinsider.com/dictionary/emission-reduction

[10] Environmental Policy, Science Direct, https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/environmental-policy

[11] للمزيد حول هذا الأمر، يمكنكم مطالعة: القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط، تقرير الوكالة الأوروبية، رقم 4 لعام 2006، https://bit.ly/3KXpE4t

[12] للعدالة مداخل متعددة: ما بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية: دليل للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره.

رابعًا: أنواع السياسات العامة المرتبطة بالبيئة وعلاقتها بالعدالة المناخية

1) العدالة المناخية كمفهوم تعبر عن أبعاد ثلاثة:

1) أنواع السياسات العامة المرتبطة بالبيئة:

كما تختلف أنواع السياسات العامة في مختلف المجالات بين: تنظيمية، وتوزيعية، وغيرها[13]، تختلف أيضًا أنواع السياسات العامة التي ترتبط بالبيئة، ويمكننا هنا الإشارة إلى أربعة أنواع من السياسات العامة المرتبطة بالبيئة.

1) **السياسات المباشرة/ تحسين وتطوير:** وهذه تعتبر سياسات تستهدف التحسين المباشر للأوضاع البيئية.

2) **السياسات الاحتياطية:** في حالة عدم اليقين بشأن مخاطر الضرر البيئي، يسمح هذا المبدأ باتخاذ تدابير وقائية دون الحاجة إلى الانتظار حتى يتحقق الضرر. هذا المبدأ ذو قيمة في إدارة المخاطر عندما يكون هناك عدم يقين بشأن التأثير البيئي لقضية ما[14].

3) **السياسات المانعة/ تجنب التكلفة الاجتماعية:** يتطلب هذا المبدأ اتخاذ تدابير وقائية لتوقع وتجنب الضرر البيئي قبل حدوثه.[15]

---

[13] للمزيد والتفصيل حول أنواع السياسات العامة، يمكنكم مراجعة دليل السياسات العامة عبر هذا الرابط: http://afalebanon.org/?p=8464

[14] "What Are Environmental Principles?". 2022. Clientearth.Org. https://www.clientearth.org/latest/latest-updates/stories/what-are-environmental-principles/. &(ELC), Environmental. 2022. "Core Environmental Principles for Environmental Laws, Policies and Legal Processes - Environmental Law Centre". *Environmental Law Centre*. https://elc.ab.ca/core-environmental-principles-for-environmental-laws-policies-and-legal-processes/.

[15] Ibid.

4) **سياسات معالجة الأثر**: سياسات تتعامل مع أثر لسياسات أخرى اتخذت وكان لها أثر بيئي سيئ عبر معالجة الأثر أو التقليل من أضراره.

5) **سياسات تصحيح الضرر البيئي من المصدر:** يعمل هذا المبدأ جنبًا إلى جنب مع مبدأ الوقاية، فهذا يضمن معالجة الضرر أو التلوث عند حدوثه من المنبع بما يمنع تكراره.

6) **سياسة تحمل التكلفة "الملوث هو من يدفع":** كما يوحي الاسم، فإن هذا المبدأ ينص على أن الشخص/ الجهة الذي يسبب التلوث يجب أن يتحمل تكاليف الضرر الناجم وأي علاج مطلوب. يلعب دورًا مهمًّا في الإدارة البيئية، حيث يعمل كرادع ويوجه المساءلة عن الضرر.

من أجل عالم خالٍ من الكربون: مثال من كوستاريكا

إن كوستاريكا، البالغ عدد سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة وتُنتج 0.02% فقط من الانبعاثات العالمية، تُعتبر رائدةً في مجال العمل الجادّ على خفض الانبعاثات الضارّة، إذ أطلقت عام 2019 "الخطة الوطنية لإزالة الكربون" من اقتصادها بحلول عام 2050 مع أهداف جريئة، متوسطة وطويلة الأجل، لإصلاح قطاع النقل والطاقة والنفايات واستخدام الأراضي. والحقيقة أن أكثر من 98% من طاقة كوستاريكا متجددة، ويبلغ الغطاء الحرجي الآن أكثر من 53% بعد عقود من سياسات إزالة الغابات التي حوّلت قسمًا من أراضيها إلى أراضٍ جرداء، والعمل جارٍ على الوصول إلى نسبة 60% بحلول 2050.

تنطلق كوستاريكا في خطة إزالة الكربون مراعية المنافع الاقتصادية والاجتماعية أيضًا، لذلك، في تحدٍّ لرأي شائع يعتبر أنّ مكافحة تغيّر المناخ تؤثر بالسلب على الوظائف وتعيق التنمية. يختصر رئيس كوستاريكا العلاقة بين البعدين البيئي من جهة والاقتصادي والاجتماعي وتأمين الحماية الاجتماعية والرفاه للمواطنين من جهة ثانية بالقول: أتخيّل مدينةً يعتمد فيها التنقل على الطاقة النظيفة، مدينة تراهن على التكنولوجيا لكنها تعطي الأولوية لرفاه الناس وحريتهم وحقهم في الخصوصية، مدينة حيث تستنشق هواءً نقيًّا.

وبحسب الرئيس، تتكون خطة إزالة الكربون من منحنى تصاعدي للنمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه إنشاء منحنى هبوطي في استخدام الوقود الأحفوري، بهدف وقف التلوث. وبحسب المسؤولين، تقتضي الخطة تغيير نموذج التنمية وبناء نظام استهلاك وإنتاج يولّد فائضًا بيئيًّا وليس عجزًا. ويكون ذلك عبر اعتماد وسائل النقل الكهربائية، والمدن الذكية والمرنة، والإدارة السليمة للنفايات والزراعة المستدامة وتحسين الخدمات اللوجستية.

ومن المرجح أن يكون التحدي الأكبر لكوستاريكا هو إزالة الكربون من قطاع النقل، والذي يمثل 40% من الانبعاثات. وبحسب الخطة، بحلول عام 2050، ستطلق جميع الحافلات وسيارات الأجرة العامة صفر انبعاثات، وسيوفر القطار الكهربائي الذي انطلق بناؤه العام الماضي للنقل في العاصمة. وبحسب الخطة، بحلول عام 2050، سيكون هناك حلول للنفايات في جميع أنحاء البلاد، لفصلها وتدويرها وإعادة استخدامها والتخلص منها.[16]

[16] للمزيد حول حالة كوستاريكا:

Stiglitz, Joseph. 2018. "How Costa Rica Gets It Right | By Joseph E. Stiglitz - Project Syndicate". Project Syndicate. https://www.project-syndicate.org/commentary/costa-rica-enlightenment-model-by-joseph-e--stiglitz-2018-05.

"Costa Rica: The 'Living Eden' Designing A Template for A Cleaner, Carbon-Free World". 2019. UNEP. https://www.unep.org/news-and-stories/story/costa-rica-living-eden-designing-template-cleaner-carbon-free-world.

سياسة التحسين والتطوير: تطوير مصادر جديدة لتوفير المياه
سياسة احتياطية: سياسات لحماية الآبار من الجفاف
سياسة تعامل الدولة مع ظاهرة الجفاف المتكررة
سياسة مانعة: منع أنشطة تجارية تؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه مثل ملاعب
سياسة تصحيحية: إعادة تدوير واستخدام مياه الصرف الصحي لأغراض الزراعة
سياسة معالجة الأثر: تطهير وتنظيف المياه من الملوثات
سياسة تحمل التكلفة: دفع غرامات على الأنشطة التجارية التى تؤدى لهدر

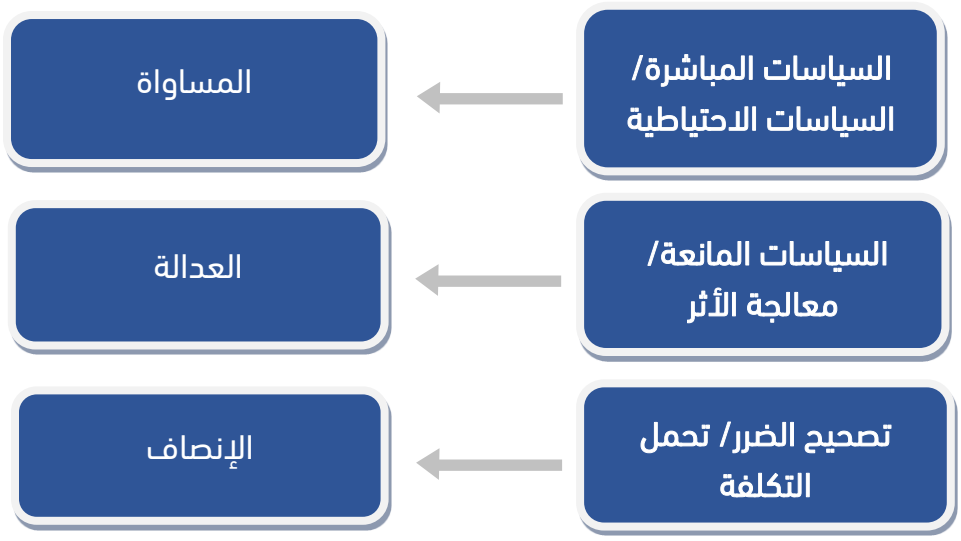

من أهم صفات كل هذه السياسات أن تكون "**سياسات تكاملية**": يتطلب هذا المبدأ دمج حماية البيئة في جميع مجالات السياسة الأخرى، بما يتماشى مع تعزيز التنمية المستدامة.[17]

[17] Ibid.

3) علاقة أنواع السياسات العامة المرتبطة بالبيئة، بالعدالة المناخية:

من الممكن أن نشير إلى وجود علاقة مباشرة بين تبني أنواع محددة من السياسات السابق ذكرها وبين تحقيق قدر من العدالة المناخية، كما يلي:

أ) السياسات المباشرة، والسياسات الاحتياطية: من الممكن لها أن تحقق قدرًا من المساواة في التعرض للأعباء البيئة والمناخية.

ب) السياسات المانعة وتجنب الأثر: من الممكن أن تحقق قدرًا من العدالة المناخية، حيث إنها لا تمنع الأضرار البيئية الجديدة فقط وإنما تتعامل أيضًا مع الأضرار القديمة التي حدثت بالفعل وأثرت على أعداد كبيرة من البشر والدول.

ت) سياسات تصحيح الضرر وتحمل المُلوث للتكلفة: هناك البعد الثالث لمفهوم العدالة المناخية وهو الإنصاف والذي يمكن أن نقيمه بتحديد الفئات المستفيدة من هذه السياسات.

تدريب عملي (1) *

أمامك/كِ ستة أمثلة لسياسات عامة مرتبطة بالبيئة، والمطلوب منك/كِ هو تحديد أي منهم يحقق الإنصاف، وأيهم لا؟ وفي رأيك/كِ لماذا؟

1. تطوير وتحسين البيئة في مناطق منتجعات سياحية. نعم لا
2. إلزام صاحب مصنع في منطقة ريفية بدفع غرامات مالية عن البئر التي تضررت مياهها جراء مصنعه.

نعم لا

3. تقليل انبعاثات من مصنع سكر في منطقة ريفية. نعم لا
4. تخطيط حديقة في مدينة كبيرة. نعم لا
5. قرار دولي بإلزام الدول الصناعية الكبرى بالقيام بمشروعات طاقة نظيفة في دول الجنوب.

نعم لا

6. سياسات زراعية موجهة إلى النساء العاملات في الفلاحة وتوفير الغذاء.

نعم لا

* حل التدريب في الملحق في نهاية الدليل.

خامسًا: ما هي السياسات العامة/ العمومية Public Policy؟

تستخدم بعض دول المنطقة العربية، خاصّةً في المغرب العربي، مصطلحَ السياسات العمومية بديلًا من مصطلح السياسات العامة، وهما مترادفان، إلا أنّ كليهما يختلف عن **مصطلح السياسة العامة** والذي يعبّر عن توجّهٍ عامٍّ للحكومة أو النظام السياسي أو الدولة، بينما السياسات العامة تعبّر عمّا يتخذ من إجراءات لتنفيذ هذا التوجه.

- فعل
- موضوع (مشكلة - أزمة - قضية)
- مخطط (هدف - توقيت - موارد)

سادسا: دورة السياسات العامة:

دورة السياسات العامة

هناك إطاران عامّان لتحليل السياسات العامة: الأول، وهو النظرية الكلاسيكية في دراسة السياسات العامة، والتي تركّز على دورة السياسات العامة Policy Cycle أو خطواتها؛ والثاني هو نظرية الشبكات السياسية Policy Networks، والتي تركّز على شبكة علاقات صنع السياسات العامة.[18] ويتبنى هذا الدليل النظرية الكلاسيكية حيث إنها أكثر وضوحًا وتبلورًا، وأكثر عملية في التعامل معها.

[18] للمزيد من المعلومات حول شبكة علاقات صنع السياسات العامة يمكن مراجعة:

Freeman, J.L., and Stevens J. P. 1987. *A Theoretical and Conceptual Framework re-examination of Subsystem Politics*. Public Policy and Administration.

Marsh, D., and R.H.W. Rhodes. 1992. *Policy Networks in British Government*. Oxford: Clarendon Press. وكذلك

- **دورة صنع السياسات العامة Policy Cycle:**

تركز النظرية الكلاسيكية في دراسة السياسات العامة على دورة السياسات العامة policy cycle أو خطواتها. ونوضحها بشكل أكبر في ما يلي:[19]

1. تعريف المشكلة أو القضية محل السياسات العامة أو وضع الأجندة problem definition & agenda formation: يتم تحديد المشكلة محل الدراسة أو البحث من جانب مجموعة ما، قد تكون من ضمن من يطلق عليهم "صنّاع القرار"Decision Makers، أو من خارجهم من المتخصصين في مجال السياسات العامة في مجال البيئة، أو حتى من مجموعة من المواطنين أو الناشطين في المجتمع المدني البيئي.
2. تحليل القضية problem analysis: بعد تحديد المشكلة ووضعها على الأجندة يتم تحليل القضية من خلال جمع كافة البيانات حول هذه القضية وحول الفاعلين المرتبطين بها ومن ثم تصور البدائل المختلفة للسياسات المقترحة للتعامل مع هذه القضية.
3. تحديد الهدف المرغوب في الوصول إليه. ووضع تصور للسياسة المرغوبة أو المناسبة policy formulation: يضع المسؤولون سياسات بديلة للتعامل مع مشكلة ما. تتخذ السياسات البديلة شكل الأوامر التنفيذية، وقرارات المحاكم، والقوانين التشريعية.
4. وضع قواعد وخطوط عمل عامة لتنفيذ السياسة من خلال إستراتيجيات وآليات لتنفيذها Establish Guidelines and Rules for the Course of Action.
5. تطبيق السياسة المختارة policy implementation: ويتم ذلك عبر خطوتين: التمهيد وتنفيذ الآليات. وهذه المرحلة تعني ترجمة الخطط والبدائل إلى واقع ملموس.
6. تقييم السياسات policy evaluation: وهي مراقبة عملية التنفيذ والحصول على تغذية مرتجعة من المنفذين ومن الأطراف المعنية.
7. تعديل السياسة وإصلاحها Policy Reform: ويتم ذلك بناءً على التغذية المرتجعة من المنفذين ومن الأطراف المعنية كاستجابة للمعطيات التي تلت عملية التنفيذ والتقييم.
8. مشاركة/ تشاور/ حشد الدعم Mobilize Support. وهي خطوة يختلف موقعها باختلاف طبيعة النظام السياسي، فعلى سبيل المثال، إذا كانت طبيعة النظام السياسي تتسم بالانغلاق، فالمشاركة في صنع السياسة تكاد تختفي في المراحل الأولى وإنما في حالة النظم السياسية التي تتسم بالانفتاح فالتشاور والمشاركة يعتبران من أساسيات عملية صنع السياسات في مراحلها الأولية.

[19] Fadi Jardali," Understanding the public policy making process," Issam Fares Institute for public policy and international affairs, P:2.

مثال 1: سياسة بيئية: ارتفاع معدلات التلوث في العاصمة

المرحلة	الإجراء	سبل المشاركة/الطرف أو الأطراف المشاركة
تعريف المشكلة	ارتفاع معدلات التلوث فى العاصمة إلى درجة غير مسبوقة.	مشاركة: الإعلام، مجموعات المصالح، البرلمان، المجتمع المدنى، المواطنون.
تحليل القضية	جمع كافة البيانات حول ارتفاع معدلات التلوث وتحليل الأسباب البيئية والأنشطة التى تؤدي إلى زيادة التلوث.	مشاركة: المجتمع المدنى، الخبراء فى مجال الصحة والطفل، الإعلام.
صياغة السياسة	وضع تصورات لسياسات مواجهة ارتفاع معدلات التلوث (سياسات صحية، سياسات بيئية، سياسات صناعية، ...)	التشاور: البرلمان، الخبراء فى مجال الصحة والطفل.
وضع قواعد وخطوط عمل عامة	اختيار السياسة المناسبة للحد من ارتفاع معدلات التلوث فى العاصمة ووضع إستراتيجيات وآليات التنفيذ لهذه السياسة سواء توفير التمويل اللازم أو توفير البدائل المناسبة (على سبيل المثال وسائل النقل الجماعية بدلًا من السيارات، إلخ)..	التشاور: البرلمان والمجتمع المدني.
تقييم السياسة	قياس المخرجات والنتائج من خلال متابعة معدلات تلوث الهواء بشكل يومي.	الحشد: المجتمع المدني، مبادرات المواطنين، البرلمان.
تعديل السياسة وإصلاحها	الاستجابة للتطورات، مثلًا إذا بقيت المعدلات كما هى أو استمرت فى الارتفاع، ضرورة إعادة النظر في السياسة المتبنّاة وكل جوانبها.	التشاور متأخر: البرلمان والمجتمع المدني.
مشاركة/ تشاور/ حشد الدعم	الاستعانة بالخبراء المتخصصين فى البيئة، من المجتمع المدنى والمواطنين للوصول إلى التطبيق الأمثل للسياسة.	مشاركة متأخرة: المجتمع المدني، الإعلام، المواطنون.

مثال 2: سياسة ذات تكلفة اجتماعية: إنشاء مصنع لإنتاج الطاقة الشمسية

المرحلة	الإجراء	سبل المشاركة/الطرف أو الأطراف المشاركة
تعريف المشكلة	وجود أزمة في الكهرباء في دولة ما	مشاركة: الإعلام، مجموعات المصالح، البرلمان، المجتمع المدنى، المواطنون.
تحليل القضية	جمع كافة البيانات حول ارتفاع أزمة الكهرباء الحالية والوسائل المختلفة لمواجهتها، مثل الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء.	مشاركة: المجتمع المدنى، الخبراء في مجال الصحة والطفل، الإعلام.
صياغة السياسة	وضع تصورات لسياسة التوجه إلى إنتاج الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء.	التشاور: البرلمان، الخبراء فى مجال الصحة والطفل.
وضع قواعد وخطوط عمل عامة	اختيار السياسة المناسبة لإنشاء المصنع ووضع إستراتيجيات وآليات التنفيذ لهذه السياسة، سواء توفير التمويل اللازم أو الأيدي العاملة وتكاليف الإنتاج والتكلفة الاجتماعية لإنشاء المصنع.	التشاور: البرلمان والمجتمع المدني.
تقييم السياسة	قياس المخرجات والنتائج من خلال متابعة معدلات إنتاج المصنع، عدد الوظائف التى وفرها إنشاء المصنع، إلخ.	الحشد: المجتمع المدنى، مبادرات المواطنين، البرلمان.
تعديل السياسة وإصلاحها	الاستجابة للتطورات، مثلًا هل أدى إنشاء المصنع لإنتاج الكهرباء الكافية لسد الحاجات المختلفة أم لا، وضرورة إعادة النظر فى السياسة المتبنّاة وكل جوانبها.	التشاور متأخر: البرلمان والمجتمع المدني
مشاركة/ تشاور/ حشد الدعم	الاستعانة بالخبراء المتخصصين بالبيئة، المجتمع المدنى والمواطنين للوصول إلى التطبيق الأمثل للسياسة.	مشاركة متأخرة: المجتمع المدنى، الإعلام، المواطنون.

سابعًا: سمات السياسات العامة وخصائصها

ليست عملية تقنية

تعكس أية عملية لصنع السياسات العامة:

بيئة السياسات العامة/ طبيعة النظام (system) السياسي / توجهات النظام (Regime) السياسي.

العوامل المؤثرة:

يعكس هذا الإطار العوامل التي يمكن أن تؤثّر على السياسات العامة في اتّجاه تطويرها في مراحل لاحقة. يمكن أن نقسّم هذه العوامل إلى أربع فئات أساسية:

1. المؤسسات (قواعد اللعبة السياسية): هياكل صنع القرار الرسمية، والسياسات العامة السابقة (قوانين - تشريعات - برامج حكومية سابقة..).
2. الأفكار.
3. المصالح.
4. المؤثرات الخارجية.

يمكننا هنا الحديث حول السياسات النيوليبرالية والتي تتقاطع بين العوامل السابق ذكرها، فمن ناحية فهي تعبر عن أفكار ومصالح وأيضًا مؤسسات دولية أو حكومية إلى جانب تأثرها بشكل الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الشركات العابرة للقارات[20]:

المؤسسات	الأفكار	المصالح	المؤثرات الخارجية
- المؤسسات المالية الدولية	- النيوليبرالية - اقتصاد السوق - الانفتاح الاقتصادي	- الشركات العابرة للقارات - رجال الأعمال المحليون	- القروض - الديون

[20] جلبير الأشقر، لغز اللامساواة العربية مثال مصر، ترجمة وائل جمال، منشورات، مؤسسة فريدريش أيبرت، سنة 2020، ص8.
سعيد ولفقير، في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار وعناد السماء للفلاحين الصغار، السفير العربي https://bit.ly/3vQ5wt5

مثال: شركة مونسانتو العالمية وتهديد الزراعة المحلية

تعرّف شركة مونسانتو نفسها بأنها شركة زراعية تساعد المشاريع الصغيرة على النمو، وتعبر عن دورها في تقديم الأدوات والمعدات اللازمة إلى المزارعين لتوفير حاجة العالم من الغذاء، وتضيف أنها تجتهد في صناعة أفضل المنتجات وأكثرها أمانًا للمستهلكين أيضًا، وليس فقط للمزارعين، كما تعرض التحديات البيئية التي تواجهها مثل التغير المناخي، وتتعهد باستمرار الإنتاج الزراعي في العالم بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات الجميع. فهي المنتج الأول والأكبر للبذور الزراعية، إذ تقدر قيمتها بـ 21 مليار دولار وعدد موظفين يصل إلى 20 ألف عامل، و500 مقر في 69 دولة. **ولكن إذا بحثت عن مونسانتو على محرك البحث "جوجل"** فإنك ستجد العشرات من التقارير التي تنشر أخبارًا تفيد بضرورة تجنب التعامل مع هذه الشركة، وتفسر أسباب كره العالم لها من خلال استعراض الجرائم أو الأخطاء الكارثية التي سببتها منتجات هذه الشركة. ازدادت قوة ونفوذ مونسانتو في الوقت التي قررت فيه الاستحواذ على الشركات الكيميائية الأخرى والمصانع التي قد تفيدها في زيادة حجم صناعاتها، إلى جانب الاتفاقات مع الحكومة الأمريكية. كذلك زادت الشركة من حجم استثماراتها في أبحاث الوراثة الحيوية، واستحوذت على عدد من شركات البذور الزراعية للتركيز على إنتاج البذور الزراعية المهندسة وراثيًّا والمعدلة جينيًّا.[21]

في عام 2013، شهدت العديد من مدن العالم يوم السبت 25 مايو مسيرات شعبية ضد شركة مونسانتو وهي شركة البذور والكيماويات العملاقة والمسؤولة عن إنتاج أكثر البذور المعدلة وراثيًّا كما أصبحت تمتلك حق الملكية الفكرية لأعداد متزايدة من البذور المحلية على مستوى العالم. وكان السبب المباشر لإطلاق هذه الدعوة والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية هو نجاح مونسانتو أخيرًا في تمرير قانون يمنحها حصانة قانونية بحيث أصبح لا يمكن مقاضاتها، حتى لو ثبت أن منتجاتها تسبب أضرارًا صحية وبيئية.

تمثل المحاصيل المعدلة وراثيًّا خطرًا شديدًا على السيادة الغذائية بتهديدها لأصناف البذور المحلية ولاستقلالية المزارع المصري حيث تحتكر الشركة إنتاج البذور وتمتلك حقوق الملكية الفكرية لها وبالتالي تتحكم في إنتاج الغذاء والمحاصيل الإستراتيجية الأخرى. فليست العبرة أبدًا بكمية المحصول وإنما بالجهة المتحكمة في الإنتاج.[22]

---

[21] نور علوان، 2017، "كيف سيطرت شركة مونسانتو على سوق الصناعات الزراعية بالرغم من سجلها الأسود؟ *نون بوست* . November 1 .
https://www.noonpost.com/content/20541.

[22] ريم سعد، 2013، "ضد مونسانتو" *بوابة الشروق*. https://bit.ly/3siEVnS .

تدريب عملي (2)[23]

حصلت الدولة xx من دول العالم الثالث على منحة مالية لإعادة تأهيل منطقة من مناطق الإسكان غير الرسـمي، وتركت الدول المانحة لحكومة هذه الدولة حق اختيار المناطق التي تراها أحق بإعادة التأهيل في هذا التوقيت، وأمام هذه الدولة عدة مناطق يمكن لها الاختيار من بينهم للتطوير:

أ. منطقة إسـكان غير رسـمى متاخمة لمعلم سياحي كبير	ب. منطقة إسـكان غير رسـمى فى منطقة نائية، عمالية الطابع	ج. منطقة إسـكان غير رسمي في العاصمة	د. منطقة إسـكان غير رسمى فى إحدى القرى الزراعية

علمًا بأن هناك عدة معطيات أساسية:

- تشهد هذه الدولة انتخابات للسلطة صاحبة القرار بعد ستة أشهر من هذا القرار.
- نظام المحليات في هذه الدولة نظام مركزي إلى حد بعيد.
- يمثل قطاع السياحة مصدرًا رئيسيًّا للدخل.
- العاصمة هي الأعلى كثافة سكانيًّا.
- تشـهد هذه الدولة معدلات تلوث هواء عالية نتيجة لأزمات متكررة في البنية التحتية. (كالصـرف الصحي والمياه)

4 مجموعات تمثل حكومات من توجهات مختلفة تحدد كل منها القرار الملائم لطبيعتها من حيث الطبيعة والتوجه، مع شرح السبب:

- **الـ 4 حكومات:**

1- ديمقراطية ذات توجه يساري	3- سلطوية ذات توجه يساري
2- ديمقراطية ذات توجه ليبرالي	4- سلطوية ذات توجه ليبرالى

[23] حل التدريب في الملحق في نهاية الدليل.

ثامنًا: الأدوار المختلفة في صنع السياسات العامة[24]

المرحلة	الحكومة والبيروقراطية	البرلمان	المجتمع المدني
تعريف المشكلة	دراسة وتحضير للمشكلة وأبعادها المختلفة.	دراسة ومناقشة داخلية وعقد جلسات استماع.	متابعة أجندة الحكومة والبرلمان وتحديد احتياجات المجتمع.
تحليل القضية	تحديد البدائل المتاحة، ودراسة تكلفة وعائد كل بديل فنيًّا، واقتصاديًّا، وسياسيًّا، واجتماعيًّا.	طرح التشريعات ومشروعات القوانين على الرأي العام وتلقى استجاباته من خلال اللجنة البرلمانية المختصة.	وتواصل مع خبراء مستقلّين والتفاوض حول احتياجات المجتمع.
صياغة السياسة	أخيار البديل والتوجه إلى إصداره بالشكل الدستوري والقانونى الواجب.[25]	تتم عن طريق اللجان البرلمانية صياغة التشريع المطلوب وإقراره من الجلسة العامة.	الحشد والضغط من جانب أصحاب المصلحة.
وضع قواعد وخطوط عمل عامة	الفاعلية، الكفاءة، العدالة، إمكانية تطبيق البديل، مرونة الحل والوعى العام.[26]	الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة والبيروقراطية عن طريق أدوات الرقابة البرلمانية.	متابعة التنفيذ والتفاوض لتحسين الشروط لصالح ما يمثله هذا المجتمع.
تقييم السياسة	استجابة وتواصل مع المجموعات المختلفة	تغذية ارتجاعية ومتابعة ورقابة.	تقديم تغذية ارتجاعية إلى الجهات المنوط بها التعامل معها (سلطة/ إعلام/ قضاء...)
تعديل السياسة وإصلاحها	استمرار فى نفس السياسة واستكمال برنامج التنفيذ، أو تعديل جزئى فيها أو استبدال بها بديلًا آخر (plan b). أو فى حالات التوقف تمامًا عن التنفيذ.	طرح بدائل جديدة لتحسين طرق لاستكمال أو لسياسات بديلة، أو الضغط لإيقاف تنفيذ سياسة معينة.	طرح بدائل وتوضيح الفجوات.
مشاركة/ تشاور/ حشد الدعم	تواصل مع خبراء، وفنيين، واستجابة لأفكارهم، ومقترحاتهم.	متابعة وتواصل مع ممثلى أصحاب المصالح والقانونيين.	استخدام وسائل التأثير في السياسات العامة

[24] راجع دليل السياسات العامة، http://afalebanon.org/?p=8464

[25] Eoin Young and Lisa Quinn, "Writing effective public policy papers ", p:13-14.

[26] Ibid, p:14.

تاسعًا: شروط صنع وخصائص السياسات العامة

شروط صنع أو تصميم السياسة العامة
الشروط المتعلقة بمنـهج السياسـة

السياسة الناجحة يجب أن تكون

علمية
- مستعرضة للمشاكل
- مستخدمة للأدلة
- شاملة للضوابط
- منصهرة في السياق
- محددة للبدائل
- قابلة للتقييم
- مستقية للدروس

ديمقراطية
- مشركة لكل الأطراف المعنية
- منفتحة على الآراء الأخرى
- معتمدة على الاستشارة
- مقبولة شعبيا

واقعية
- قابلة للتنفيذ
- متماشية مع إمكانيات البلد

متطورة
- مبتكرة
- متطلعة للمستقبل
- مرنة

خصائص للسياسات العامة

ناجحة	الفاشلة
• واقعية • شرعية وملزمة قانون • لحل قضايا محددة • عملية مستقبلية • تعكس الأوضاع والبيئة • السياسية والاقتصادية • شاملة • ديناميكية • موافقة مجتمعية	• عدم التحديد الواضح للأهداف • عدم مشاركة الناس على الأقل المتأثرين بها • عدم توفير المخصصات المالية اللازمة • ثقافة التسيب والإهمال وعدم فاعلية نظم الرقابة • المركزية الشديدة في صنع السياسات العامة • تضخم حجم الجهاز الإداري • عدم استقرار التنظيم الإداري الحكومي • سيطرة شبكات مصالح (عامة او خاصة) على الاقتصاد • تكلفة اجتماعية عالية

- **خطوط عامة لتطبيق سياسة عامة ناجحة:**

يؤكد عدد من دارسي السياسات العامة على أنه عند اختيار أدوات تطبيق السياسات العامة، هناك خطوط عامة لتحقيق سياسة عامة ناجحة تجدر مراعاتها وهي كالآتي:

- توفير التمويل اللازم، والكفاءات البشـرية المدربة، من أجل تنفيذ السـياسـات العامة محلّ العمل. وكلما توافر هذان العنصران ساعد ذلك على التنفيذ الجيد للسياسة العامة.
- المزج بين الجوانب التنظيمية والقانونية. أي أنه من الضروري عدم الاكتفاء بإصدار تشريعات فقط، بل من المهم أيضًـا أن يتماشى ذلك مع برامج بخطوات تنفيذية واضـحة (تقترن بتوفير ميزانية، وموارد بشرية...).
- المزج بين الفعل الحكومي والفعل غير الحكومي أو "غير الرسـمي"، وما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي أو التعاوني، لتقديم الخدمة أو المنتج المحدد للسياسة محل التطبيق[27]، حيث إن تطبيق السـياسـات لا يقتصـر في تنفيذه على الجهات الحكومية، ولكن أيضًـا يمكن أن تشـارك فيه مؤسسات وجهات خاصة والمجموعات ذات المصلحة، وهو الأمر الذي يفسر لماذا تفشل بعض السياسات العامة في حال اقتصر تطبيقها على الحكومة فقط.
- مراعاة التوازن بين ضمان المشاركة الشعبية في تطبيق السياسات العامة، وبين الحرص على تحقيق السياسات العامة لأهدافها الأصلية التي حددها صنّاع القرار. بعبارة أخرى، أهمية الأخذ في الاعتبار أنّ توسـيع نطاق الفاعلين المشـاركين في عملية تطبيق السـياسـات العامة (بالمزج بين القطاعات الثلاثة في تنفيذ السياسات العامة على سبيل المثال وكما يحدث في كل الدول الديمقراطية) له جانب إيجابي وهو ضمان تأييد شعبي واسع نسبيًّا للسياسة العامة محلّ التطبيق، وتقليل الضغط على الطرف الحكومي في التنفيذ عبر إشـراكه أطرافًا أخرى غير حكومية بالضـرورة. ولكن من ناحية أخرى، قد يسـبّب وجود عددٍ كبيرٍ من الفاعلين غير المتجانسـين إلى ارتباك في التنفيذ بسـبب اختلاف هؤلاء على طريقة العمل وخطوات التنفيذ، وهو ما قد يتسـبب في النهاية في انحراف السـياسـات العامة المختارة -أيًّا كان مدى جودتها من حيث الأهداف والصياغة- عن أهدافها الأصلية التي حددها صنّاع القرار. ولذلك فمن الأهمية وجود خطة عمل واضحة المعالم لكل الأطراف المشتركة في التنفيذ. وهنا يجب ملاحظة أنّ السياق الذي تدخل فيه السـياسـات العامة حيّز الممارسـة يترك تبعاته على تطبيق السـياسـة (سـواء كان اجتماعيًّا، اقتصـاديًّا، تكنولوجيًّا، سـياسـيًّا). فبدون شـك، يشـكّل السـياق عاملًا مهمًّا في تحديد كيفية تطبيق السـياسـات ومدى نجاحها، كمسـألة الحكم الداخلي ومدى قدرة[28] الحاكمين على التطبيق، وكذلك الترتيبات المؤسسية لتوصيل الخدمات.
- أن تكون المشكلة محل العمل -والتي تعالجها السياسة المطبّقة- قابلة للقياس أو المتابعة.
- أن يكون القانون أو القرار المتّخذ لعلاج المشـكلة أيضًـا واضـحًا ومفهومًا وغير قابل للالتباس أو سـوء الفهم.
- يعتمد نجاح السياسات العامة على مجموعة من العوامل ذات طابع سياسي، مثل التأييد الشعبي للسياسة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الاهتمام الإعلامي بها، والاستجابات الإيجابية للقطاعات المجتمعية المختلفة المعنيّة بالسياسة محل التطبيق.

[27] Eoin Young and Lisa Quinn," Writing effective public policy papers ", 2002, p:14-15.

[28] Anker Hassel," How to promote policy change," Hertie school for governance,P:11.

عاشرًا: صنع السياسات العامة وصياغتها:

عند الحديث حول صنع السياسات العامة وصياغتها، ووفقًا للرسم أعلاه، يمكننا البدء بتحديد القضية أو المشكلة التي نواجهها وهذا يتم عادة من خلال رؤية مظاهر معينة ومراجعة الأرقام والنسب المختلفة والتي تعبر عن وجود هذه المشكلة.

تعتبر الخطوة التالية من صنع السياسة العامة أو صياغتها هي تحديد السبب الرئيسي لهذه المشكلة والأسباب الفرعية، يكون هذا من خلال الوقوف على الفجوات المتواجدة جراء السياسات المتبعة أو غياب سياسات محددة تخص المشكلة تحت الدراسة وبالتالي يمكننا ذلك من الوقوف على الأبعاد المختلفة للمشكلة أو القضية محل الدراسة.

يلي تحديد السبب الرئيسي والأسباب الفرعية تحديد الهدف من السياسة التي نود صناعتها وصياغتها، وتحديد الهدف أيضًا يلعب دورًا مهمًّا في تحديد أثر هذه السياسة فيما بعد، ويكتسب الأثر أهمية كبرى في عملية صنع السياسات العامة وخصوصًا السياسات العامة المناخية والبيئية لما لها من أبعاد زمنية وجيلية.

يقودنا تحديد الهدف إلى الخطوة التالية وهي الوقوف على الإستراتيجية التي يجب أن يتم تبنيها من أجل تحقيق هذه السياسة، يتم تحديد الإستراتيجية في الكثير من الأحوال بناء على دراسة المعايير الدولية المختلفة في القضية محل البحث، ودراسة الخطط الوطنية المختلفة.

يلي تحديد الإستراتيجية، البدء في تحديد خطوات التنفيذ وما تحتويه من أطراف مرتبطة بصناعة وصياغة وتنفيذ هذه السياسة المعنية، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة للتنفيذ وكيفية توفيرها. ويمكننا تحديد ذلك من خلال مراجعة للتجارب الدولية في القضية محل الدراسة، مراجعة النصوص الدستورية المرتبطة بها، وأيضًا العودة إلى دراسة تجارب تاريخية مشابهة.

تحديد خطوات التنفيذ من شأنه مباشرة أن يقودنا إلى النتائج المباشرة المتوقعة من تنفيذ السياسة المعنية وكما أشرنا تختلف النتائج المباشرة عن الأثر والذي يعتبر آخر مرحلة في صناعة وصياغة السياسة العامة المعنية.

أما على مستوى الصياغة فكل خطوة يمكن أن تصاغ في شكل عكسي. في خطوة أخرى، كما يوضح الشكل التالي.

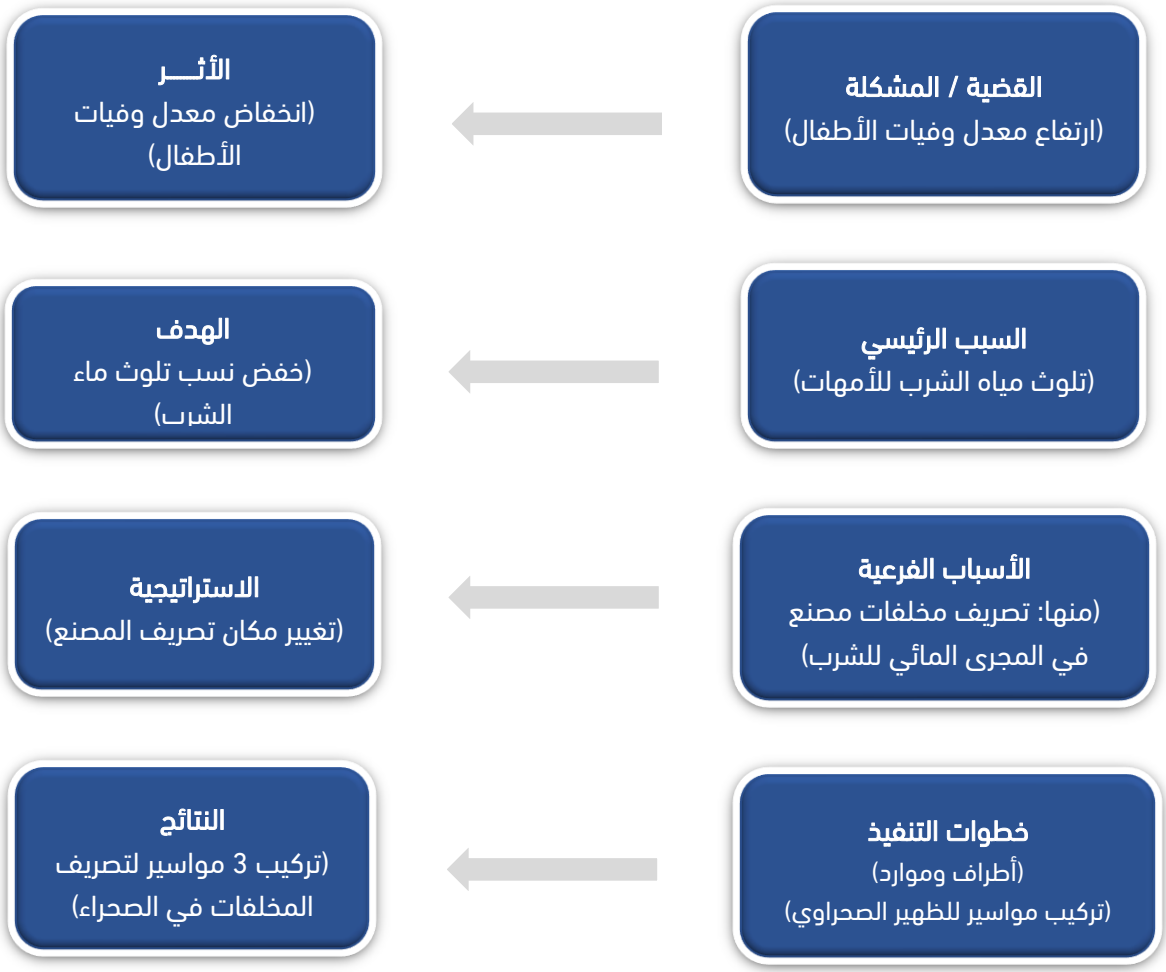

حادي عشر: تحليل السياسات العامة: المناهج والأدوات

- تحليل السياسات العامة هو: العملية التي تساعد عمومًا في تحديد ما إذا كانت هناك علاقة حقيقية بين تصميم السياسات العامة محل البحث وبين نتائج هذه السياسات وآثارها على المجتمع، واختبار ما إذا كان يمكن تعميم هذه السياسات في مجالات/ مناطق أخرى ضمن سياقات مشابهة، وتقييم آثار السياسات محلّ البحث على السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الخروج ببدائل أفضل لتعديل السياسات القائمة أو استبدالها.
- يعني تحليل السياسات العامة الاستعانة بأدوات تحليلية ومناهج بحثية كيفية أو كمية لتحديد المشكلات الموجودة في سياسة عامة معينة، وشرح آثارها على المجتمع، ومن ثم تقديم حلول مقترحة لها.

تحليل السياسات العامة قد يتطلّب في بعض الأحيان طرق معقّدة لتقييم وتحليل السياسات محلّ البحث، لأنّ هذه السياسات تتأثر بعدد كبير من المتغيرات، سواء كانت هذه المتغيرات تتعلّق بالسياسات نفسها محلّ البحث، أو بعوامل أخرى خارجية، أو مرتبطة بالسياق السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي الذي تطبّق فيه السياسات محلّ البحث.

اساليب البحث في السياسات العامة

مناهج البحث في السياسات العامة

طرق كمية

وتعتمد المناهج الكمية على أدوات تحليلية مثل: تحليل البيانات، modeling خلق نماذج تحليلية إحصائيا، cost benefit تحليل التكاليف والفوائد analysis، Risk Benefit تحليل المخاطر والفوائد analysis

طرق كيفية

وهي المناهج المتعارف عليها في دراسة العلوم الاجتماعية عموما. ومن أهم الأدوات التي تستخدمها في التحليل: الملاحظة التفاعلية أو المقابلات، participatory observation التشاركية والبحث المكتبي بقراءة مواد، interviews الشخصية ..متعلقة بنفس الموضوع محل البحث

مثال: اســتخدام الأدوات الكمية في تحليل سياسة بيئية ترتبط تأثير مصنع أسمنت على منطقة سكنية متاخمة له.

في هذه الحالة، سيحتاج محلل السياسة إلى الكثير من البيانات الإحصائية حول تأثير عوادم المصــنع على صــحة المواطنين في هذه المنطقة، معدلات التلوث في المنطقة قبل وبعد إنشاء المصنع وما إلى ذلك.

مثال: اســتخدام الأدوات الكيفية في تحليل ســياســة بيئية حول إعادة تدوير مخلفات البيوت وقد أدت إلى التأثير على العاملين في قطاع النظافة

في هذه الحالة، سيحتاج محلل السياسة إلى أكثر من مجرد إحصــاءات، فربما يحتاج إلى دراســة الســياق العام والأمراض المنتشــرة وقد يحتاج إلى عمل مقابلات مع العاملين في قطاع النظافة لمعرفة كيفية تأثرهم بهذه السياسة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي على سبيل المثال.

تحليل السياسات العامة

لتحليل السياسات العامة إجرائيًّا يجب التأكد من توفّر أربع صفات أساسية فيها لتكون ناجحة:

- أولًا: علميّة، أي مستعرضة للمشاكل، مستخدمة للأدلة، شاملة للضوابط، منصهرة في السياق، محددة للبدائل، قابلة للتقييم، ومستقية للدروس.
- ثانيًا: ديمقراطية، أي مشــركة لكلّ الأطراف المعنيّة، منفتحة على الآراء الأخرى، معتمدة على الاستشارة، ومقبولة شعبيًّا.
- ثالثًا: واقعيّة، أي قابلة للتنفيذ ومتماشــية مع إمكانات البلد. رابعًا: متطوّرة، أي مبتكرة، متطلّعة للمستقبل، ومرنة.
- رابعًا: متطورة، أي موائمة للتطورات العلمية والعملية في مجالها وقابلة للتغيرات المتوقعة في السياق الذي يتم تنفيذها في إطاره.

الخطوة الآتية في هذا التحليل هي تتبع التزام صنع هذه السياسات بمراحل صنع السياسات العامة التي تطرقنا إليها:

- **تحديد القضية** المنوي متابعتها، إذ إنّ القضية أو المشكلة هي جوهر السياسات العامة، فلا سياسات عامة من دون وجود مشكلة تعمل على حلّها.
- **تحليل هذه القضية** والإحاطة بجميع جوانبها، إذ يتم التأكد من العمل على معرفة الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة والعواقب التي يمكن أن تتأتى من عدم تعيينها بدقة أو عدم تعريفها بشكل صحيح.
- **تحديد الهدف والرؤية**، تحديد المشكلة ثمّ تحليلها لا يعنيان شيئًا من دون تعيين الهدف الذي يطمح صانع السياسات إلى الوصول إليه.
- **إستراتيجيات وآليات التنفيذ،** وضوح رؤية متكاملة ليس فقط على مستوى معرفة تفاصيل المشكلة الواقعة حاليًّا، ولكن استشراف البديل الممكن الذي يجب اعتماده والذي نحدّد فيه كيفية استخدام الموارد والكوادر البشرية لتحقيق الغايات والأهداف المحددة.
- **الخطوات التمهيدية،** والالتزام بها تحضيرًا واستعدادًا وتوفيرًا لكافة القواعد والموارد المطلوبة لعملية التنفيذ.
- **تطبيق الخطة،** التي تكون منقوصة إذا ما استُتبعت بمراقبة حسن وفعاليّة تنفيذ الخطة وأداء القيّمين على تنفيذها، لمعرفة أوّلًا مدى نجاحها ونقاط ضعفها وقوّتها.
- **التعديلات والإصلاحات المطلوبة،** على أنّ الدورة لا تتوقّف فور القيام بإصلاحات، بل إنها عمليّة مستمرّة متكاملة لا تنقطع فيها المراحل بعضها عن بعض، وفي حالاتٍ كثيرة تشكّل الإصلاحات مدخلًا لتحديد قضيّةٍ أو مشكلةٍ جديدة.

ثم تأتي الخطوة الأخيرة في التحليل الإجرائي والتي تعتمد على التأكد من أربعة مفاتيح تضمن جودة السياسات العامة:

- **أولها: الشفافية،** أي مدى المعلومات المتوفرة لصانع السياسات العامة قبل أن يصنع هذه السياسات ومدى المعلومات المتوفرة عن هذه السياسات العامة. وفي الشفافية "تكون المعلومات عن السياسات متاحة، حيث تكون المسؤولية واضحة، وحيث يعرف المواطنون الدور الذي يلعبونه في تنفيذ السياسات".[29]
- **ثانيها: الاحترافية،** ما هي قدرات صانعي السياسات على التحليل العلمي وما هي مصالحهم الخاصة المرتبطة، أي أن يملك صانع السياسات إمكانيات وخبرةً كافية تخوّله تحليل السياسات والعمل عليها.

[29]Neil D. Finkelstein, Introduction: Transparency in Public Policy, Palgrave Macmillan, London, 2000, https://link.springer.com/chapter/10.1057/9780333977583_1

- **ثالث المفاتيح: آليات المتابعة**، هل تتوفر فيها آليات متابعة أم لا؟ فالسياسات العامّة لا يمكن أن تنجح من دون متابعة نتائجها ومدى نجاعتها بهدف تطويرها وسدّ الثغرات فيها لاحقًا.
- **رابعها: كفاءة الجهاز المعاون والمنفّذ** لواضع السياسات العامة ومنفّذها، أي ما هي خبرتهم وتخصصاتهم وقدراتهم الفنية.

ويعتمد هذا الاقتراب على أحد المداخل الآتية، أو الجمع بين أكثر من واحدٍ منها، على أن يكون واضحًا في التحليل المدخلُ/ المداخل التي تمّ التعامل من خلالها مع السياسات محلّ التحليل:

التخصّصي	أي المرتبط بموضوع السياسات العامة (صحة، تعليم، إلخ)
الحقوقي	القانونى الذي يتناول ما توفّره السياسات من حقوق للمستفيدين ومدى ترابطها بباقى المنظومة القانونية.
اقتصادي	ما تحقّقه من منافع اقتصادية على المدى القريب أو البعيد.
التنموي	أثره على تطور قطاع أو منطقة أو مجال بعينه.
الـــمـــوارد والميزانية	التكلفة مقابل الأرباح سواء كانت مادية أو غير مادية.

تحليل السياسات العامة من منظور بيئي تقع ضمن الاقتراب التخصصي من الأساس

ثاني عشر: كيف نقيم؟

إذا قمنا بالتحليل على الأساس السابق:

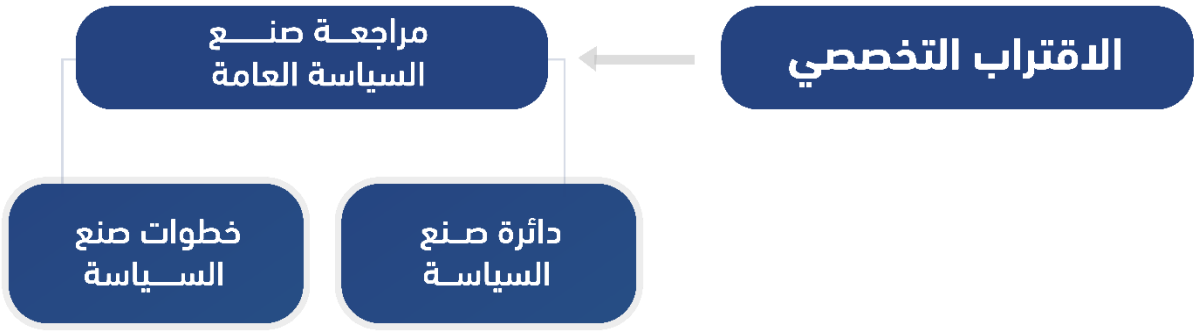

فكيف لنا أن نقيم؟

نحدد السياسة ونوعها، ثم الهدف منها وبعد ذلك نرى النتائج ثم الأثر في النهاية، ولكن يجب أن نضع في عين الاعتبار أن نوع السياسة المتبناة يحدد الأثر لها.

1- تحديد نوع السياسة وبالتالي هدفها كما شرحنا أعلاه في علاقة السياسات العامة بالعدالة المناخية لمراجعة النتائج للتأكد من السؤال الأول: هل حققت السياسات الهدف المرجو منها؟
2- ثم يأتي السؤال: هل النتائج حققت الأثر الخاص بالعدالة المناخية من حيث: الأعباء والأثر البيئي والتكلفة؟
3- توضيح مظاهر النجاح/ الفشل.
4- تحليل أسباب النجاح/ أو الفشل بناء على المنهج المستخدم.
5- طرح بدائل للتطوير أو لمعالجة السلبيات أو لسياسات جديدة.

كيف إذن نكتب أوراق السياسات؟

نحيلكم إلى الفصل المخصص لكتابة أوراق السياسات في دليلنا التالي

ثالث عشر: التكلفة الاجتماعية

عند دراسة السياسات العامة تحتل التكلفة الاجتماعية أهمية في تحديد وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسات العامة:

هي التبعات والتكلفة التي تقع على عاتق المجتمع أو فئة اجتماعية معينة، بسبب تشريع أو قرار حكومي ما، أي الخسائر والأضرار التي تقع عليهم نتيجة تطبيق هذه السياسة التي من المفترض أنها تحقّق إيجابيات في مجالها الأساسي.

تختلف التكلفة الاجتماعية عن الأثر في كون الأثر نتاج عملية تنفيذ السياسات العامة بناء على النتائج المتحققة، مثال سياسات لتسهيل الاستثمار في مجال صناعة الأسمنت، نتيجته جذب مستثمرين في هذا المجال وافتتاح مصانع جديدة، وفي هذه الحالة يكون الأثر هو زيادة منتج الحديد أو انخفاض سعره في السوق، إلخ.

أما الأثر الاجتماعي فهو مرتبط بما يطلق عليه **الآثار الجانبية** لهذه السياسات في مجالات مختلفة قد تكون إيجابية كما في المثل السابق انخفاض نسبة البطالة في المناطق التي تم فيها إنشاء المصنع. أو سلبية مثل زيادة نسبة التلوث وتدهور الوضع الصحي لسكان المنطقة مثلًا أو انخفاض الرقعة الزراعية.

دراسة الأثر الاجتماعي يساعد على وضع السياسات العامة بشكل أفضل بما يضمن سياسات عامة أكثر فاعلية وتتجنب آثارًا جانبية سلبية قد تحدث، أو إصدار سياسات عامة جديدة تتعامل مع أضرار السياسات العامة الأصلية، أو العزوف عن تنفيذ هذه السياسات إذا كانت تكلفتها الاجتماعية عالية بالمعنى السلبي خاصة إذا كانت قد تصل إلى التأثير في شرعية الحكومة أو النظام السياسي.

هناك علاقة بين التكلفة الاجتماعية والبيئة بالطبع، فهناك العديد من السياسات العامة التى يمكنها تحقيق نتائج جيدة فى مجالها، بينما تكون آثارها البيئية والاجتماعية سلبية على سبيل المثال، هناك سياسات تنموية تؤثر على البيئة بالسلب، مثل سياسات التوسع في الصناعات المضرّة بالبيئة.

التكلفة الاجتماعية يمكن قياسها على أساس:

الأثر على فئات أخرى (خاصة الأضعف)	الأثر على قطاعات أخرى	الأثر على سياسات أخرى	الأثر على البيئة	الأثر المستقبلي	تكلفة الفرص البديلة
كتضرر الفلاحين فى منطقة، نتيجة سياسات تصنيع مثلًا.	تضرر قطاع التعليم بسبب سياسات تتعلق بقوانين العمل، سياسات عمل تؤدي إلى تسرّب الأطفال من التعليم كمثال.	سياسات تتعارض مع سياسات عامة صدرت فى مجال آخر. سياسات تتعلق بتنظيم قطاع مركزي بينما فى سياسات اللامركزية تضع نفس المهام فى مسؤولية البلديات.	سياسات تنموية على سبيل المثال تؤثر على البيئة. مثل سياسات التوسع فى الصناعات المضرّة بالبيئة.	سياسات اقتصادية قد تؤدي مثلًا إلى نفاد موارد، الأجيال القادمة لها حق فيها، سياسات الاستدانة على سبيل المثال.	سياسات عامة تكلفتها عالية وقد تؤدي إلى أضرار يمكن تجنّبها إذا تم اختيار بديل آخر يحقق نفس الأثر، سياسات بناء السدود مثلًا.

دراسات الحالة[30]

حالة من تونس، قضية الأراضي الفلاحية

يعتبر حق الفلاحين والفلاحات في النفاذ للأرض أحد ركائز السيادة الغذائية، فالأرض الفلاحية ليست فقط مساحة للاستغلال ووسيلة للإنتاج، هي أيضًا: الهوية والبيئة والمورد الأساسي في الأرياف.

تستند اليوم السياسات الزراعية التونسية إلى مفهوم الأمن الغذائي فتدعم الإنتاج الموجه للتصدير والتجارة بالمواد ذات الميزات المقارنة وتهمش الفلاحة المعاشية معوضةً إياها بالاستيراد. وساهمت هذه السياسات بشكل كبير في استلاب الأراضي الفلاحية من المزارعين وضرب الأنشطة المعاشية وتحويل المخزون العقاري لصالح الفلاحة التجارية والقطاعات الأخرى.

تمثل الأراضي الفلاحية قرابة ثلثي مساحة الجمهورية التونسية أي حوالي 10 ملايين هكتار منها 1.6 مليون هكتار من الغابات (الشمال) و4.8 مليون هكتار من المراعي (الوسط والجنوب)، و5.2 مليون هكتار من أراضي صالحة للزراعة. يتميز المناخ عمومًا بجفافه، حيث تتراوح معدلات الأمطار بين 600 مم/سنة شمالًا و100 مم/سنة جنوبًا ما جعل المنتجين والمنتجات يبدعون في تقنيات الفلاحة البعلية وشبه البعلية التي نجدها تمارس بنسبة 71 في المئة في المستغلات الفلاحية.

تمثل النساء قوة العمل الأساسية في القطاع الفلاحي التونسي، حيث إن 80 في المئة من اليد العاملة في القطاع نسوية لكنهن في المقابل لا يستحوذن سوى على 4 في المئة من المستغلات الفلاحية (قرابة 33 ألف مستغلة من جملة 516 ألف). وتفضح هذه الأرقام عمق اللامساواة التي تعانيها فئة الفلاحات من جراء نظم الميراث وأعرافه لدى الخواص، فمن ناحية "للذكر مثل حظ الأنثيين" ومن ناحية الأخرى "الأرض للذكر" فتجد المرأة الفلاحة نفسها في تبعية تامة وفي علاقة إقطاعية -بأتم معنى الكلمة- مع مالك الأرض حيث إنها تعمل إما في مستغلة عائلية دون مقابل أو في مستغلات أخرى بأجر زهيد لا يكاد يغطي قوتها اليومي تحت سلطة وسيط يتكفل بتوفير النقل.

تتعرض الأراضي الفلاحية إلى ضغط مستمر من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسكن والسياحة والخدمات والصناعات الاستخراجية. فنجد من أهم أسباب تآكل المخزون العقاري الفلاحي التمدد العمراني على الأراضي الفلاحية والمراعي والغابات وتكاثر المقاطع العشوائية التي تدمر التضاريس الطبيعية وتأثير مواقع الأنشطة الصناعية الملوثة والمستنزفة على النشاط الفلاحي (قفصة، قابس، تطاوين، دوز) وكلها نتيجة تشجيع القطاعات الريعية المربحة على حساب الفلاحة المعاشية.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني الأراضي الفلاحية من ارتفاع أحجام الفضلات المنزلية التي يتم التخلص منها في مصبات عشوائية على تخوم المدن (تونس، سوسة، صفاقس...) وضعف البنية التحتية للصرف الصحي حيث يتم غالبًا سكب المياه الملوثة في الأودية أو في البحر دون معالجة وكذلك من الاستعمال المكثف للمواد الكيميائية في الفلاحة، والصناعة، والتنظيف، وغيرها.

[30] مصدر كافة دراسات الحالة: منطقة في خطر! - العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية، تحرير محمد العجاتي، إنتاج منتدى البدائل العربي للدراسات وغرينبيس الشرق الأوسط، 2020، http://afalebanon.org/?p=8732

دراسة حالة من لبنان: التنظيم المدني لا يخدم الصالح العام: الأرض والسكان رهينة قطاع الأسمنت

يشكّل قطاع البناء في لبنان أحد أهم ركائز الرؤية الوطنية للتنمية الاقتصادية، ويتطلب هذا القطاع استخراج 3 ملايين متر مكعّب من البحص والرمل سنويًّا كحدّ أدنى، ما يعني تحويل 50 هكتارًا من الأراضي اللبنانية كمقالع، مع كل ما يعني ذلك من تشويه للبيئة الطبيعية وإلحاق الضرر بالمجتمعات المحليّة. ولطالما اعتمدت هذه العملية على أطر تنظيم وتشريع تناسب مصالح النافذين المهيمنين على القطاع، وتحقيق أقصى قدر من الربح في الأسواق المحليّة والخارجية على حساب تنمية قطاعات منتجة.

عزّزت الدولة الرابط بين صناعة الأسمنت والشؤون الجيوسياسية الإقليمية من خلال اعتماد سياساتٍ للتصدير والاستيراد تفضّل قطاع الأسمنت على غيره من القطاعات الإنتاجية كالزراعة. ففي العام 1993 منعت الحكومة اللبنانية استيراد الأسمنت من الأسواق الخارجيّة، ما أدى إلى زيادة سعر الطن بشكل متكرر، وذلك تحت غطاء ودعم سياسي مستمر لا سيّما في علاقة الشركتين بالبطريركية المارونية وبالقوى السياسية في زغرتا، بالإضافة إلى علاقة شركة ترابة سبلين مع قوى سياسية أخرى.

وقد تم ربط هذا التوسّع المستمر بحاجات البناء وإعادة الإعمار والمشاريع الكبيرة في لبنان والمنطقة. فمع كل نكسة لتصريف الإنتاج، تتواجد مشاريع للإبقاء على مصالح القطاع. فمثلًا لم ينخفض الإقبال المحلي على الأسمنت مع تعليق قروض الإسكان في عام ٢٠١٨ وتراجع الاستثمارات الأجنبية، بل تغيرت وجهة استعماله فقط.

أصبح التخطيط في لبنان مجالًا مركزيًّا لعمل الأحزاب الطائفية والسياسية والمطورين العقاريين الباحثين عن الربح. في الواقع، يتم استخدام الأدوات "العادية" المتاحة في قانون التنظيم المدني بشكل شائع من قبل جهات فاعلة بطريقة حزبية علنية أو لخدمة مصالح ضيقة. إنّ التخطيط المستمر لمصالح قلّة يفسر العبارة الشائعة بأن "التخطيط يفتقر إلى التخطيط" في لبنان. في كثير من الأحيان، فإن الغياب المتعمد للتخطيط يصبّ أيضًا لمصلحة هذه القلّة: 85% من مساحة الأراضي اللبنانية ما زالت غير منظمة وتتعرّض لإهمال اعتباطي يتمثل في عدد التنظيمات الجزئية وكثافة القرارات غير القانونية، ما يتناسب تمامًا مع إفساح المجال لسوء استخدام السلطة على المستويين المحليّ والوطني.

منذ الانتداب الفرنسي وحتى اليوم، تأثرت مهنة التخطيط في لبنان بشكل استثنائي بأنظمة وأطر التخطيط الفرنسية. بينما شهدت فرنسا تغييرات وتحسينات أساسية في قطاع التخطيط، لا يزال لبنان يعتمد على أدوات التخطيط التقليدية التي تم تطويرها وتطبيقها خلال القرن الماضي. نظام التخطيط الحالي تمليه التصاميم التوجيهية (خطط استخدام الأراضيland-use plans) التي يشيع استخدامها في لبنان بشكل مادي بحت (تصنيف للأراضي) ومجتزأ، لا يضع في صلب رؤيته للأرض أيّ منظور اجتماعي أو اقتصادي أو بيئي. وبالتالي، هو "تخطيط من دون تنمية".

لا يكتفي قانون التنظيم المدني في لبنان بعدم ذكر مشاركة المجتمعات المحلّية أو الفئات المتأثرة فحسب، بل إنّ المؤسّسة الرئيسة المسؤولة عن التخطيط، أي المديرية العامة للتنظيم المدني، تمنع صراحةً الشركات المتعهّدة من استشارة الناس.

بالتالي، بدل أن تفرض خصائص المناطق شكل النشاطات الاقتصادية التي تتناسب معها، جرى العكس تمامًا؛ إذ تعرّضت العديد من القطاعات المُنتجة، لا سيما الزراعة وصيد الأسماك والسياحة الداخلية، للخطر، وكذلك صحة الناس وحياتهم، بحجة التنمية وفرص العمل التي يجلبها قطاع الخدمات والريع العقاري، وبالتالي أيضًا قطاع البناء.

دراسة حالة من العراق:

أثر الاختلال الاقتصادي في العدالة المناخية في أهوار جنوب وادي الرافدين

لفهم بيئة الأهوار العراقية يمكن وصفها بأنها مجموعة من المسطحات المائية التي تغطي الأرض المنخفضة جنوب السهل الرسوبي لبلاد ما بين النهرين في الجزء الأدنى من حوض دجلة والفرات، امتدت تاريخيًّا على مساحة أكثر من ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع بين العراق الذي يحتضن الجزء الأكبر منها وإيران. وتشكل أكبر نظام بيئي للأراضي الرطبة في الشرق الأوسط وغربي آسيا، فهي تتألف من مجموعة من البرك المائية والبحيرات والمستنقعات المتصلة بعضها مع بعض.

ولعل التغيرات الاقتصادية والبيئية الحادة التي طرأت على منطقة الأهوار، تجعل منها إحدى أوضح نماذج المقارنة للبحوث والدراسات التي تسعى إلى تفسير تأثير هذه المتغيرات وانعكاسها على العدالة المناخية.

مع بدء عمليات تجفيف الأهوار إبَّان حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، فقدت هذه البيئة الطبيعية الكثير من مميزاتها الفريدة، فمع جفاف معظم مساحات الأراضي الرطبة، اضطر عشرات الآلاف من السكان المحليين إلى الهجرة بعيدًا عن مناطق عيشهم وتغيير أنماط معيشتهم الاقتصادية. للفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ شهدت الأهوار واقعًا مأساويًّا تمثَّل في جفاف معظم الأراضي الرطبة، وإتلاف مئات الآلاف من الأراضي الزراعية، وهجرة آلاف الأنواع من الحيوانات والطيور الوطنية والمهاجرة، وانحسار الثروة السمكية، وانقراض الحرف التقليدية، مع القضاء على الغطاء الأخضر. لقد دمرت سياسة تجفيف الأهوار أفضل فرص الانسجام الإنساني مع البيئة والتوازن الاقتصادي المستدام، ما كان له الأثر البالغ في تعميق أزمة المناخ فيما بعد.

لم تنجح محاولات إعادة إنعاش الأهوار بعد عام ٢٠٠٣ في إعادتها إلى سابق عهدها، ورغم إدراجها على قائمة التراث العالمي لليونسكو عام ٢٠١٦، فإن الواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي فيها لا يزال متذبذبًا. ولعل من أسباب تعثر محاولات إعادة إنعاش الأهوار بعد ٢٠٠٣ هو تحكم دول المنبع في واردات الأنهار الرئيسية والروافد الفرعية التي تغذي منطقة الأهوار، الأمر الذي لم يكن حاصلًا بهذه الضراوة قبل تجفيفها عام ٩١، كما أن تلوث المياه بالمركبَّات الكيمياوية والصرف الصحي والمياه الثقيلة وعجز الجهات المختصة عن معالجة هذه المشكلة، قلل من فرص حصول الأهوار على المياه الصالحة للاستخدام.

كما أن الإهمال الذي تعانيه الأهوار وتردِّي الواقع الخدمي وضعف البنى التحتية أضعف فرص التنمية الاقتصادية، فلم يجد الأهواريون مع هذا الواقع أي فرصة لممارسة أنشطتهم الاجتماعية المعتادة مع انشغالهم بمحاولات تأمين المستلزمات الأساسية للعيش.

بانحسار المسطحات المائية وتقلص مساحة الأراضي الرطبة نتيجة الأسباب آنفة الذكر تفاقمت أزمة المناخ، كما أن هذا الجفاف وتذبذب إمدادات المياه ساهم في إتلاف مجمل الأراضي الزراعية وهجر الفلاحين حقولهم، وأدى أيضًا إلى تقلص المساحات الخضراء بمعدلات متطرفة. كما تأثرت مهن الصيد وحرف الصناعات اليدوية كنتيجة مباشرة لذلك. إن تضرر عناصر الاقتصاد المستدام والصناعات الصديقة للبيئة دفعت المجتمعات المحلية إلى البحث عن بدائل اقتصادية، ولا شك أن أي بدائل لا تنتمي إلى المكونات الطبيعية لتلك البيئة سيكون لها آثار على المناخ.

قام عدد غير قليل من سكان الأهوار بالهجرة إلى مراكز المدن للعمل في وظائف مختلفة ومهن حرة، كما انخرط العديد منهم في مهن عسكرية سواء مع القوات المسلحة الرسمية أو مع الميليشيات غير الرسمية، وبسبب تردِّي واقعهم المعيشي وجد العديد منهم أنفسهم مجبرين على الانصهار في عجلة اقتصاد الحروب، بعد أن كان آباؤهم من أفضل مَن عمل على صيانة الطبيعة وحماية مصادرها.

تدريب دراسات الحالة

في كل تدريب في نهاية النماذج ســؤال عن الآثار البيئية؟ وكيف تم التعامل معها؟ وما رأيكم في نوع الســياســة المتخذة احتياطية أم مانعة... إلخ؟ وتصــوركم لما يجب القيام به لتحقيق المســاواة والعدالة والإنصاف كما ورد في الجزء المخصص لذلك؟

اذكر ثلاثة آثار بيئية/ اجتماعية للسياسات الخاصة بدراسة حالتكم	كيف تم التعامل معها

إلى أي نوع من السياسات تنتمي حالتكم: (ضع علامة صح على الإجابة الأكثر دقة) ولماذا؟ وضح سبب اختيارك:

السياسات الاحتياطية/ تحسين وتطوير	
السياسات المانعة/ تجنب التكلفة الاجتماعية	
سياسات تصحيح الضرر البيئي من المصدر/ معالجة الأثر	
سياسة "المُلوث هو من يدفع"/ تقليل الأثر	

تقترح المجموعة سياسات لتحقيق العدالة المناخية فيما يخص دراسة الحالة الخاصة بها:

العدالة	
المساواة	
الإنصاف	

ملحق: حلول التدريبات

تدريب (1): فكر واختر

أمامك/كِ ستة أمثلة لسياسات عامة مرتبطة بالبيئة، والمطلوب منك/كِ هو تحديد أي منها يحقق الإنصاف، وأيهم لا؟ وفي رأيك/كِ لماذا؟

1) لا.

عادة ما تستهدف المنتجعات السياحية الطبقات الأكثر حظًّا من كل مجتمع وذلك لأنها مشروعات استثمارية بشكل أساسي والهدف منها أن تدر ربحًا كبيرًا على أصحابها، وبالتالي على الرغم من أنه بالتأكيد أي مشروعات لتطوير وتحسين البيئة هي مشروعات إيجابية ولكن في هذه الحالة، تستهدف السياسة العامة فقط عددًا محدودًا من المواطنين وهنا يغيب عنصر الإنصاف في توجيه سياسة عامة/ ذات مصادر تمويل حكومية إلى عدد محدود من المواطنين وهم ما يمكن أن يتم الاستعاضة عنهم بتحمل القطاع الخاص القائم على هذه المنتجعات تكاليف تطوير وتحسين البيئة في هذه المناطق ضمن مسؤوليته البيئية والاجتماعية.

2) نعم.

ستحقق هذه السياسة ليس فقط ردع أصحاب المصانع والأعمال التي ينتج منها تلويث للبيئة على المدى البعيد، ولكنها أيضًا ستعوض الفئات التي تضررت من وجود هذا المصنع وأثره على مياه البئر على المدى القصير وذلك ليتمكنوا من توفير بدائل لمياه البئر ويتحملها المُلوث وليس المتضررون.

3) لا.

ربما يحقق ذلك العدالة على المدى البعيد، لكنه لن يحقق الإنصاف للفئة المستهدفة من السياسة العامة وهي أهالي هذه المنطقة الريفية التي تضررت من انبعاثات المصنع. ولتحقيق الإنصاف يجب الاعتراف أولًا بالضرر الذي تعرض له أهالي المنطقة وتعويضهم عنه.

4) لا.

سيحقق تخطيط الحديقة منافع للمدينة الكبيرة على المدى البعيد من حيث توفير رقعة خضراء في قلب المدينة، ولكنه على المدى القصير من شأنه ألا يحقق الإنصاف لأيٍّ من الفئات المستهدفة على المدى القصير، حيث إن بناء الحديقة وتخطيطها داخل المدينة الكبيرة سيحتاج الكثير من الوقت ومن شأنه أن يؤثر على الحركة والتنقل داخل هذه المدينة.

5) نعم.

تحقيق الإنصاف في هذه الحالة سيعني تعويض الفئات المستهدفة (دول الجنوب) عن الضرر الذي أدى إليه التصنيع المكثف الذي قامت به دول الشمال في هذه الدولة، وأيضًا إيجاد بدائل مستدامة لهم للطاقة تمكنهم من عدم العودة مرة أخرى إلى المصادر غير المتجددة.

6) نعم.

من شأن هذه السياسات أن تركز على تمكين الفئات المستهدفة (النساء العاملات في الفلاحة) على المدى القصير والطويل أيضًا ودعمهن بشكل مباشر.

تدريب عملي (2)

الحلول:

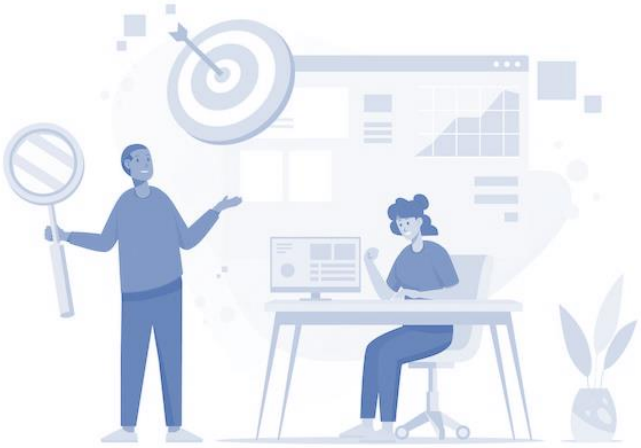

1 د

2 ب

3 ج

4 أ